الاستثمار الخاص ودوره في تنمية روح المقاولة السياحية لدى أصحاب المشاريع في الجزائر.

الاستاذة:عدمان رقية
قسم علم الاجتماع – جامعة الجزائر.2.

ملخص:

سنتطرق في هذا المقال إلى معالجة مخططات التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالتركيز على أجهزة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي كآليات ربط بين المجتمع وأهداف التنمية وكأداة توجيه للفئة الناشطة اجتماعيا نحو ولوج عالم المقاولة، بإكسابهم مجموعة من الأسس والمعايير المساعدة لتنمية الروح المقاولاتية، وفي ظل هذا التغير حاولت الدولة بآلياتها المختلفة إقامة اقتصاد قائم على السياحة بمساعدة ودعم المقاولين في مختلف القطاعات وخاصة في قطاع السياحة.

إن المشاريع الاقتصادية بتنوعها سواء كانت في المجال السياحي أو في مجالات مدعمة له، تساهم في بعث اقتصاد سياحي من جهة وتعمل على امتصاص البطالة بتوظيف العمالة من جهة أخرى، فكلتا العمليتان تؤثران بالرفع من ميزانية الأسر الجزائرية مما يشجعها على التوجه الى السياحة واعتبارها حاجة أساسية، بعدما كانت مصنفة ضمن الحاجات الثانوية، فتكون بذلك المؤسسات بموظفيها فاعلين ومفعلين للسياحة.

الكلمات الدالة: الثقافة السياحي، الروح المقاولاتية، مؤسسات الإدماج المهني والاجتماعي.

Résumé :

dans le projet d’aujourd hui nous allons étudier les statistiques du développement économique depuis l’indépendance jusqu'a nos jours, en se concentrant sur les moyens sociaux économiques comme outils de communications entre le peuple et les buts du développement et comme outil d'orientation pour la partie active (travailleuse) socialement face au monde de confrontation et de lutte .Et cela en offrant des bases et les moyens d’ aides pou le

développement de l' ésprit d'entreprise et a cause de ça que l'état a essayé par tous ces moyens la création d' une économie basée sur le tourisme en les encourageant et en aidant les entrepreneurs a investir surtout dans les projets touristiques . Tous ces projets touristiques jouent un grand rôle dans le développement touristique d' une part et visent à anéantir le chômage d'une autre part et c'est ce qui encourage la société algérienne a l'orientation vers le tourisme .

les mot clés : La culture touristique ,l' ésprit d' entreprise ,les institutions d' insertion professionnelle et sociales.

مقدمة:

تقوم مخططات التنمية الاجتماعية للبلاد على أساس اقتصادي بالدرجة الأولى، فالجزائر وعلى غرار الدول الأخرى، تولي أهمية كبيرة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال مختلف الخطط والبرامج، التي توجهه نحو الهدف المنشود إليه، ويعتبر النظام الاقتصادي الذي تتخذه الدولة أساس هذه العملية. ففي العقدين الأخيرين اتخذت من النظام الرأسمالي منهاجا لها، بالاعتماد على خوصصة المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي وبالتالي شجعت الفئة الناشطة اقتصاديا على الدخول في عالم المقاولة لتكون الأداة المطبقة لهذا النظام.

في إطار هذا الأخير ، حضّرت الدولة الأرضية على العديد من المستويات والمؤسسات لتنظيم سوق العمل والتي تتجلى في **الجانب الاجتماعي** من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية (مدارس، معاهد، جامعات، مراكز تكوين مهني، جمعيات) وفي **الجانب الاقتصادي** بإنشاء آليات الإدماج المهني للشباب (من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكالة الاستثمار..الخ)، أما **الجانب القانوني**، فبوضع مجموعة من القوانين والتشريعات لتشجيع المقاولة، وحتى توجّه مختلف القطاعات في هذا السياق قامت بوضع خطة تنموية متناسقة لبعث المؤسسات الاقتصادية سواء كانت خدماتية أو إنتاجية، فنجد قطاع السياحة من بين تلك القطاعات التي تم دعمها إجتماعيا واقتصاديا وقانونيا، نظرا لما يلعبه من دور في الرفع من إجمال الناتج القومي.

رغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية بإعلانها الاعتماد على القطاع السياحي كإستراتيجية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في إطار اقتصاد السوق، إلاّ أنها مازالت تُعد متأخرة مقارنة بالدول العربية والغربية، لاستدراك

الوضع أطلقت "وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة"، الخطة الرئيسية للتنمية السياحية*Schéma Directeur d'Aménagement Touristique* للتطبيق مع دخول سنة 2008، هذه الخطة والى غاية 2013 لم ينجز منها 20% من المشاريع الاقتصادية، وهكذا نلمس وجود ثغرة سواء في الخطط أو في متابعة تطبيقها، الأمر الذي جعلنا نتساءل ليس فقط عن مساهمات الدولة في بعث روح مقاولاتية في المجال الاقتصادي بشكل عام؟ بل أكثر من هذا عن مساهماتها في بعث روح مقاولاتية في المجال الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات السياحية، والمدعمة للسياحة؟ وكذا مساهماتها من خلال سياستها في المجال الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات السياحية، والمدعمة للسياحة في بعث روح مقاولاتية سياحية؟، سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال عرضنا لنتائج دراسة وثائقية تحليلية وإحصائية لمختلف المحطات التاريخية التي عرفها النظام الاقتصادي وكذا من خلال التعرف على الجهود التي بذلتها الدولة في مختلف هذه المراحل بالاعتماد بشكل أساسي على مؤسسات الإدماج الاجتماعي–الاقتصادي للشباب ودورها في تكون الثقافة المقاولاتية في السياحة.

1. المقاول بين الثقافة السياحية والروح المقاولاتية في المجال السياحي:

يكتسب الفرد الثقافة السياحية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وتعرف على أنها "عملية اكتساب الفرد لمعلومات سياحية من البيئة التي يعيش فيها، وبالتالي مساعدته على توظيف هذه المعلومات والاستفادة منها بما يؤدي إلى النهوض بالسياحة (عالية بشيرة، 2010) هذا التفاعل الاجتماعي، يكسبه مجموع المقومات المساعدة على تبني ثقافة سياحية والمتمثل في الرغبة في الترفيه الترويح والتغيير والتعرف على مختلف وسائله وكذا التفتح على عالم السياحة من خلال **أولا:** تغير أنماط العلاقات وهذا بكسب علاقات جديدة من خلال السياحة **وثانيا:** تغيير الأنشطة الروتينية واستبدالها بأنشطة جديدة كثيرا ما يكتشفها أثناء عملية السياحة **وثالثا:** تغيير الأماكن بالتعرف على أماكن جديدة وذهنيات جديدة.

إن التفاعل بين الفرد وبيئته يساهم في تغيير طرق التفكير وكذا التفتح على شبكات اجتماعية جديدة يمكن استغلالها مستقبلا في مشاريعه الاقتصادية من جهة واستقبال قيم جديدة يطور بها ثقافته السياحية من جهة ثانية، فمجموع هذه المعارف إذا ما مزجت مع الروح المقاولاتية التي تظهر من خلال مكتسباته المعرفية

حسب فيبر (Weber) ، والمهنية والنفسية واستعداداته وقدراته التي يوظفها في نهاية المطاف في مشروعه؛ هذه الروح هي إنتاج مخزون التربية التي تشبع بها منذ الطفولة ووليدة التفاعل الاجتماعي الذي يصقل أهم ملامح ومعالم شخصيتة، التي بدورها تعمل على تحديد المرجعية الإجتماعية، ممارساته المهنية والاجتماعية على حد سواء، وبالتالي يحدد دوره ومركزه وتوجهاته ضمن الإطار الاجتماعي المتواجد فيه (عدمان رقية، 2014، ص ص 5-6)، كل هذه الأبعاد تساهم في إنشاء وتسيير مشروعه، وتؤدي **إلى بعث روح مقاولاتية في المجال السياحي.**

ويمكن أن نقسم أنواع المقاولين ذوي الثقافة سياحية إلى ثلاث أنواع انطلاقا من الخطط التنموية المعتمدة على التنشئة الاجتماعية والمهنية:

.مقاول ذو معلومات اجتماعية حول السياحة تساعده في نشاطه المقاولاتي، سواءا في نشاط مقاولاتي في السياحة أو مدعم له؛

. مقاول ذو تنشئة اجتماعية ومهنية في السياحة –اكتسب معارف التنشئة المهنية في المعاهد ومدارس الخاصة بالتكوين في السياحة- تسمح له بإنشاء مقاولة في المجال السياحي؛

. مقاول لم يتلقى معلومات اجتماعية حول السياحة من خلال تنشئته الاجتماعية والمهنية، بل حصّلها من عمله في أنشطة تخدم نشاط السياحة من جهة أولى، ومن احتكاكه اليومي بالسواح من جهة ثانية، وتأثره بالتغير الاجتماعي الذي أدى إلى إحلال قيمة السياحة كمفهوم جديد داخل قاموس قيمه من جهة ثالثة، كل هذه العوامل وأخرى أكسبته فكر مقاولاتي في المجال السياحي، وفّقه مع الروح المقاولاتية فتطوّرت إلى روح مقاولاتية في المجال السياحي.

من خلال الأنواع الثلاثة المذكورة آنفا، نستنتج أن الثقافة السياحية يمكن أن يكتسبها المقاول قبل الشروع في المشروع من الناحية الاجتماعية و / أو من ناحية الكفاءة، ويمكن أن يكتسبها أثناء مزاولة المشروع، متأثرا بالتفاعلات والتغيرات الحاصلة في محيطه، يوجّهه نحو التفتح على متطلبات السياحة والسياح بهدف توسيع شبكة الزبائن.

من كل ما سبق يمكن أن نعرف الثقافة السياحية في المجال المقاولاتي، على أنها مجموع المعارف المكتسبة، يحصل عليها المقاول نتيجة لوجوده في بيئة ومواقف معينة، أو وظائف معينة، أو لانتمائه لشبكة اجتماعية معينة. إضافة لكفاءته

المكتسبة من مؤسسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب. يدعم روح المقاولة السياحية لديه، تعامله المرن في سوق السياحة، وهذا عن طريق اكتشاف واستثمار الفرص من جهة، وخلق المزيد من الفرص واستثمارها من جهة ثانية،"وهو ما عبر عنه كيرزنر بتعبير "الشغف المقاولاتي" (زيدان، ع. 2007، ص 52).

ترتكز المخططات الاقتصادية في الجزائر مؤخرا على تنمية القطاع الخاص في مختلف الميادين ويعد قطاع السياحة واحد منها، حيث تعمل على بعثه كقطاع استراتيجي يقوم عليه اقتصادها في إطار السياسة الاقتصادية العامة، خاصة مع تراجع أسعار البترول في السنوات القليلة الماضية، لهذا نود التعرف على المراحل التاريخية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري ودوره في إقامة قاعدة اقتصادية مدعمة للقطاع السياحي.

2. **المراحل التاريخية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري ودوره في إقامة قاعدة سياحية:**

يمكن أن نقسم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى أربع مراحل، تميزت **المرحلة الأولى 1963 . 1982:** بتذبذب على مستوى الجوّ الاقتصادي والاجتماعي العام، نتيجة لمخلفات الاستعمار، مما استوجب على الدولة ترسيخ الاقتصاد بقواعد صناعية حاولت فيها حل مشكلة البطالة من خلال التركيز على توفير مناصب شغل مؤقتة في كل من قطاع البناء والقطاع الزراعي، "وذلك لتطبيق برنامج بناء القرى الفلاحية، وبرنامج إعمار المدن"(بن شهرة، م. 2009، ص165). ورغم ما قدمه من خدمات في المجال الاقتصادي بامتصاص البطالة إلاّ أنه باء بالفشل.

انحصر تطور الثقافة السياحية والاستمتاع بها لدى الطبقة المثقفة، أما باقي أفراد المجتمع انصب اهتمامهم في تلبية الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، إضافة لسيطرة التفكير التقليدي القائم على السياحة العائلية والمحصور في تبادل الزيارات القرابية، هذا النوع لا يتطلب ميزانية ضخمة من جهة، كما تعكس المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها ميزانية الأسرة جراء بطالة أفرادها من جهة أخرى، كل هذه العوامل وأخرى ساهمت في عدم تكوّن الثقافة السياحية.

أما **المرحلة الثانية 1982 – 1990:** فتمثلت في الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على السوق النفطية، والتي أدت بدورها إلى تدهور اقتصاد الجزائر كون عائداته تغطي تكاليف المؤسسات الإنتاجية والخدماتية العمومية، هذا ما تسبب في أزمة

بطالة حادة، حاولت الخروج منها عن طريق تطبيق المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني، هذه الأزمة أثرت بشكل كبير على السياحة الأجنبية، **داخليا:** بعدم التمكن من بناء قاعدة سياحية لجذب السياح و**خارجيا:** ارتفاع نسب البطالة في الدول الغربية، نتج عنه انخفاض القدرة الشرائية مما أثّر على الطلب السياحي لهؤلاء الأفراد.

أما **المرحلة الثالثة 1990** :فهي، مرحلة التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحرّ بكل ما يتطلب من إصلاحات اقتصادية حيث أصبحت البطالة في الجزائر ظاهرة قائمة بحد ذاتها تستوجب على الدولة الوقوف عندها لمحاولة تأطيرها والخروج منها ففي "سنة 1998 قدّر عدد البطالين بأزيد من 2.3مليون شخص وهو ما يعادل 29.2%من القادرين على العمل، وتفاقم البطالة لم ينجم فقط عن الانخفاض المحسوس في إنشاء مناصب عمل بل أيضاً عن التسريحات الجماعية، وقد ترتبت عن هذه الإصلاحات عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية انجرّ عنها تسريحات جماعية (50.0000 عامل سرحوا بين 1994 و2000) ويمثل العدد نسبة تفوق 8%من اليد العاملة المشغلة) دون توفير مناصب عمل جديدة بأعداد معتبرة"(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002. ص-ص 8-9).

تتميز هذه الفترة ببداية تقسيم جديد للفئة الناشطة اقتصاديا بعد الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الجزائر، وكنتيجة عن السياسة المنتهجة من طرف الدولة، تتمثل في **فئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل وفئة العمال المسرّحين والاتكاليين اجتماعيا** هاتين الفئتين قد يصعب استثمار فيها الفكر السياحي. **أما الفئة الثالثة فتتمثل في بطالين لم يسبق لهم العمل يتوجهون للعمل غير الرسمي** حيث جزء من هؤلاء يعملون أعمال موسمية خاصة في الصيف أين يقومون بخدمة السياح، **والفئة الرابعة عمال مسرّحون وناشطون اقتصاديا** لديهم رؤوس أموال سمحت لهم بتشغيلها واستثمارها في الأعمال الحرّة لتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج القطاع السياحي.

تعكس الفئتين الأخيرتين استعدادات مقاولاتية للمبادرات التي قاموا بها في المجال المهني وللخبرة المكتسبة ولرأس المال الاجتماعي والمادي المحصل من المهن الممارسة، فمن بينهم سنجد المقاولين الذين أنشأوا مؤسساتهم بشكل خاص أو بدعم من قبل الدولة، كما سنجد من بينهم الموظفين الجدد في القطاع الخاص الذين يعملون على

ترقيته عن طريق المجهود الذي يبذلونه ليعود هذا بشكل ايجابي لخدمة السياح، وكذا الأجر المتحصل من العمل يسمح لهم بالاستمتاع بالسياحة.

كما تميزت هذه الفترة بتغير كبير للذهنيات حيث تزايدت نسب خروج المرأة للعمل وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي سجلت نسبة 9.3% من النساء العاملات سنة 1987 و 10.45% من النساء العاملات سنة 1998 لتبلغ 14.2% سنة 2003 (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004. ص102)، ساعدها في ذلك المؤهلات العلمية التي تحصلت عليها من سياسة التعليم المجانية ليظهر جليا مساهمت الدولة في إحداث التغيير.

دخول المرأة عالم الشغل سيؤثر بشكل كبير في تغير ذهنية الأسرة والمجتمع، بتغير قيم كانت مرسخة في طرق تفكيرهم التقليدي واستبدلها بأخرى، نتيجة احتكاكها بالمحيط الخارجي من جهة وممارساتها المهنية التي غيرت من تنظيم الأسرة من جهة ثانية، ومساهمتها في ميزانية الأسرة التي أعطت لهذه الأخيرة فسحة من الترفيه وهذا بالبحث عن تلبية الكماليات، بعد مكان همها الأول تلبية الحاجيات الأساسية.

تميزت هذه المرحلة أيضا بأحداث سياسية هامة تمثلت في انعدام الاستقرار الأمني الذي أثر على الجانب الاقتصادي بالحدّ من الاستثمار الأجنبي والجزائري على حد سواء وعلى الجانب الاجتماعي بمعاناة الأسر الجزائرية من نتائج اللاّأمن الأمر الذي جعلهم يبحثون عن الأمان، ومن الجانب الثقافي فإن ثقافة الخوف التي أصبحت جزء من حياة الجزائرين لم تبعث فيهم روح السياحة خاصة وأن أغلب مقومات السياحية التي تعتمد عليها الجزائر في بناء قاعدة سياحية هي مقومات طبيعية، كل هذه العوامل أثرت في تطوير الفكر السياحي، فإذا كان خروج المرأة للعمل باعثا لتطوير هذه الثقافة فإن انعدام الاستقرار الأمني كان سببا في تأخير تطورها.

تمثلت **المرحلة الرابعة** في المرحلة الحالية التي تحدّدت فيها الوجهة الاقتصادية وخريطة الطريق التي تتبعها الدولة في مساعيها الاقتصادية حيث جندت أفرادا وأجهزة لتحقيقه، كما عرفت بمرحلة الوئام المدني للاستقرار الأمني، وتزايد أعداد المؤسسات والتوظيف النساء للنوعين الاجتماعيين معا، مما أكسبهم نوع من ثقافة الترفيه الذي أثر ايجابا على السياحة.

إنّ المؤسسات الخاصة في هذه الفترة تميزت بكونها مصغرة وصغيرة وكونها مؤسسات عائلية، حيث لم تتمكن من تحصيل القروض من الدولة، ولكن مع تفتح

السوق من 1991 إلى 2003 وضعت قوانين تفتح المجال لها وأخرى تضيق عليها، فأما القوانين المشجعة للاستثمار الحر فتمثلت في السماح للبنوك بإقراض الأموال للمؤسسات الخاصة، وأما القوانين التي حاصرت الاستثمار الحر فتمثلت في تحديد الاستيراد.

إن هذا الانتقال والتحول السياسي فتح المجال لبعث أخلاق عمل جديدة سواء بالنسبة للمشتغلين غير الرسميين الذين يعتبرون أرباب العمل أو المشتغلين الذين لا يعرفون استقرارا، حيث شجعهم التخطيط الجديد لكسب مهارات وخبرات للبحث عن عمل أفضل أو المبادرة بدورهم في السوق غير الرسمية أو بالأحرى الرسمية، بعد أن قررت سياسة الدولة فتح المجال للفئة الناشطة اقتصاديا من خلال آلياتها وكذا قوانين القطاع الخاص المشجعة للاستثمار، فهذه الفئة هيئت بطريقة غير منظمة وغير مخطط لها من أجل التوجه نحو القطاع الرسمي، هذا الذي ينعكس سلبا على بعث الثقافة سياحية سواء للمقاولين أو الموظفين.

3. **التوزيع الجغرافي للمشاريع الاقتصادية وتأثيره على التنمية السياحية:**

تحاول الدولة من خلال مختلف آلياتها وقوانينها تنمية القطاع الاقتصادي وإذا قلنا القطاع الاقتصادي فضمنيا القطاع السياحي جزء منه ونظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية نرى أنه من الضروري معرفة توزيع المشاريع حسب المناطق الجغرافية ثم الأقطاب السياحية الكبرى.

تحضى منطقة الشمال بأكبر حصة من حيث المشاريع الاقتصادية حيث أخذت نسبة تقدر بـ 59.38% تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 30.54% وأدنى نسبتين هي التي أخذتها كل من منطقة الجنوب بـ 8.18% ومنطقة الجنوب الكبير بـ 1.91%

(ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2013. p21)

إن هذا التوزيع للحصص الاستثمارية يدل على تمركز الاستثمار في منطقة الشمال بمعنى أن السياسة القديمة التي اعتمدت على جعل الشمال قطبا صناعيا للتوجه الاقتصادي مازال قائما وبالتالي فإن السياح المتوقعين هم المستثمرين الأجانب أي سياحة العمل وليس الترفيه، مع العلم أن السياحة الترفيهية بالنسبة للأجانب تكون في منطقة الجنوب والجنوب الكبير التي حظيت بنسبة جد ضعيفة لا تبعث بالاستثمار السياحي في المنطقة وهذا لاعتمادها على الخصائص الطبيعية والحضرية فقط.

وللتحديد أكثر سنتطرق إلى ترتيب الولايات الأولى التي تأخذ أعلى نسب من المشاريع والمتمثلة في : الولاية الأولى الجزائر العاصمة وضواحيها بـ 50 887 والثانية تيزي وزو بـ26 267 والثالثة هران بـ20 759 والرابعة بجاية 20 684 والخامسة سطيف 19 859 والسادسة تيبازة 18 109 و السابعة بومرداس15 891 و الثامنة البليدة بـ15 050 و التاسعة قسنطينة بـ 14 002 و العاشرة باتنة بـ11 194 والحادية عشر عنابة بـ 11 066 والثانية عشر شلف بـ 10 676 . (ministère de l'industrie de PME et de la promotion de l'investissement, 2013. P19)

نلاحظ أن الاثنا عشر ولاية الأولى متواجدة في الشمال ليؤكد هذا مرّة أخرى تمركز المشاريع التنموية في الشمال، رغم أن الخطة التنموية للقطاع السياحي يمس سبع أقطاب سياحية وهي: الشمال الشرقي، الشمال الوسط، الشمال الغربي، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي، الجنوب، الجنوب الكبير.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا التقسيم أن أربع أقطاب رئيسة من سبعة هي لمنطقة الجنوب إلاّ أننا عندما نلاحظ الإثنا عشر ولاية الأولى التي لديها أكبر حصة في المشاريع لا نجد ولا ولاية جنوبية مرتبة ضمنها، وهذا يدل على توزيع غير عادل للمشاريع، ويدل على عدم تنسيق بين قطاع السياحة والقطاعات المساهمة في تنمية السياحة من جهة أخرى، مما يجعلنا نتساءل أين موقعها في الحصص الاقتصادية بل وأكثر من ذلك أين موقعها في السياحة خاصة إذا ما عرفنا أن سياح الترفيه الأجانب يجعلون منها قبلتهم الأولى.

بلغ عدد المشاريع التي أنجزها القطاع السياحي سنة 2013 إلى 38 مشروع فقط حيث تشغل 988 موظف، وهي أعداد جد ضعيف مقارنة بطموحها في جعله قطاع اقتصادي يفّعل الاقتصاد الجزائر، وجد ضعيفة مقارنة بالخطة الرئيسية للتنمية السياحية « sdat » التي أرادت تحقيقها والمتمثلة في:

. إنشاء 40000 سرير كمقياس عالمي: يضم 30000 سرير من المستوى العالي في المدى القصير و 10000 سرير على المدى المتوسط.

. إنشاء 40000 وظيفة نوعية (مباشرة وغير مباشرة) و 91600 مكان بيداغوجي. (وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، 2008، ص17.).

من الملاحظ أن المجهودات التي يبذلها قطاع السياحة غير كافية لوحدها لإقامة قطاع سياحي لهذا من الضروري التطرق إلى مجموع المؤسسات المساهمة في تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء لتنميته.

4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على مجال السياحة بالجزائر:

ستوضح لنا المعطيات الإحصائية التي سنقدمها في هذا العنصر، واقع المؤسسات من حيث الحجم والتشغيل وكذا من حيث نوع القطاعات، ليتبين لنا فيما بعد مدى مساهمتها في تفعيل الاقتصاد الوطني بشكل عام والاقتصاد السياحي بشكل خاص.

1.4. تطور المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2010 إلى 2012:

إن الأغلبية الساحقة من المؤسسات الاقتصادية من نصيب القطاع الخاص حيث قدرت نسبتها سنة 2010 بـ99.92% لترتفع نسبيا سنة 2013 بـ99.93% على حساب القطاع العمومي المقدر سنة 2010 بـ0.08% لينخفض مع سنة 2013 بـ0.07%، حيث أصبح تمثيله جد ضعيف في السنوات الأخيرة ليتواصل تطبيق الخطة الاقتصادية التي تتبعها الدولة والتي تهدف لخوصصة الاقتصاد الوطني، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحرفة حافظت على حضورها الاقتصادي كأنشطة تقليدية في شكل مؤسسات مصغرة على وجه الخصوص بـ22.57% (ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2010, 2013. P7 P9)

لتساهم في تنمية القطاع السياحي.

إن الارتفاع الملموس على مستوى أعداد المؤسسات الخاصة والمؤسسات الحرفية يرافقه ارتفاع في عدد مناصب العمل الموفرة من طرف هذه المؤسسات وبالتالي تزايد توجه الفئة الناشطة اقتصاديا لهذا القطاع ليصبح بذلك المشغل الأول لها، حيث لا يكتفي بإكسابها قيم العمل بل كذلك نزعة الكسب وروح المقاولة للبعض منها.

2.4. حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة الأجراء

أخذت المؤسسات المصغرة أعلى نسبة من حيث إنشاء المشاريع الاقتصادية بـ 96.03% ليأخذ كل من قطاع الخدمات والصناعة أعلى نسبة بـ 97.67% و94.46% بينما نسبة جد ضعيفة أخذتها كل من المؤسسة الصغيرة بـ 3.49% والمتوسطة بـ

0.48% وهذا يدل على أنّ الفئة الناشطة اقتصاديا لا يتوفر لديها الرأس المال اللازم للانتقال نحو المشاريع الاقتصادية ذات الحجم الصغير والمتوسط، أمّا فيما يخص نوع النشاطات فإنّهم يتوجهون نحو الأنشطة القديمة تماشياً مع إمكانياتهم المادية وهذا يدل على أن "القطاع الخاص يبقى محصورا في تخصصات غير مبتكرة حيث تشغل 98.81% من عدد المشاريع" (Conseil national économique et social, 2013, p41). هذا أيضاً يعكس حجم المؤسسة التي تعكس بدورها رأس المال الذي تستثمره في المشاريع المستهلكة.

رغم التطور والحركية التي تعرفها المؤسسات الخاصة إلاّ أن البعض منها يعرف انتهاء دورة حياتها فمثلا وصل عدد المؤسسات الخدماتية التي اقفلت إلى 1297 ويأخذ الفندقة والاطعام نسبة 8.71% (ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2013. P17) ، انتهاء دورة حياة هذا النوع من المؤسسات السياحية يؤثر سلبا على دور القطاع الخدماتي في دعم القطاع السياحي.

3.4. تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

وصل تطور القطاع الخاص بين سنتي 2009 و 2010 إلى 5.49%، ليسجل ارتفاعا بين سنتين 2011 و 2012 بنسبة تقدر بـ7.44%، هذه السيرورة والتطور تؤكدان عزم الدولة على تطبيق برنامجها الاقتصادي من خلال مختلف التشريعات والأجهزة المشجعة له، فهذا التطور أثر بشكل ملحوظ في اليد العاملة التي يشغّلها هذا القطاع حيث تقدر بـ58.71% سنة 2009 ترتفع نسبيا سنة 2010 بـ58.96% وسنة 2011 بـ58.99% وسنة 2012 بـ58.95% يتبين لنا أنها أصبحت تتجاوز النصف في كل السنوات، وعلى العكس نلاحظ أن القطاع العمومي سجّل تراجعاً حيث أضحى تمثيله جد ضعيف ففي سنة 2012 وصلت نسبته 2.56% (ministère de l'industrie de PME et de la promotion de l'investissement, 2013. p14 p12)، فبدلاً من أن يتطور ويتنامى تدهور وانخفض حضوره في المحيط الاقتصادي كمؤسسات أو كتشغيل.

تطلّب تطوير الاقتصاد من الدولة الجزائرية سن مجموعة من القوانين ووضع مجموعة من الآليات لتحقيق نجاح النظام الاقتصادي الذي تتبناه والذي يحوي

قطاع السياحة الذي تريد أن ترعاه، وفيما يلي سنتطرق لمجموع مؤسسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لصناعة اقتصاد السياحة.

5. مؤسسات الإدماج الاجتماعي–الاقتصادي للشباب ودورها في تكون الروح المقاولاتية في السياحة

إنّ تسريح العمال وتدني مستوى الأجور وكذا ارتفاع نسبة البطالة بين السكان النشيطين، أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر بين الأفراد، هذه الوضعية صعّبت من إمكانية إيجاد عمل أو المبادرة بإنشاء مؤسسة في الإطار الرسمي، الأمر الذي اضطر الجهاز الحاكم لوضع برامج وهياكل تساعد الفئة الناشطة اجتماعيا لأخذ المبادرة بإنشاء مشاريع استثمارية.

إنّ عملية التنظيم الجديدة لسوق العمل استهدفت محاولة لإدماج الشباب في العمل، من خلال بثّ روح العمل بتشجيعهم على العمل الحرّ المؤطر رسمياً، وتهدف هذه العملية إلى تخفيف العبء على الدولة، بمبادرة الأفراد على إنشاء مؤسسات لتشغيل أفراد آخرين من المجتمع لامتصاص البطالة، والتمكن من حصرهم وتنظيمهم وكذا محاربة الإطار غير الرسمي المهيكلين فيه، كما ساهم جهاز الادماج المهني للشباب خارج عملية إنشاء مشاريع اقتصادية، في مهام تكوينية شملت الفترة الممتدة من 1990 إلى سنة 1994 حيث تمكنت من تكوين ما يقارب 18642 شابا أي بمعدل سنوي قدره 3728 شاب، وشملت عمليات التكوين المتخصصة للتدريب على التسيير والتقنيات المختلفة (بن شهرة، م. 277)، إن المبادرة التي قدمتها هذه الأجهزة أكسبت الشباب معارف نظرية وميدانية أهلتهم للنشاط المراد ولوجه، وبهذا الصدد سوف نتطرق للمؤسسات التعليمية والتكوينية التي اهتمت بها الدولة لتطبيق سياستها الاقتصادية وهذا ببناء مجموعة من المعارف النظرية والعملية للأفراد، أطفالا كانوا، مراهقين أو شباب، ليصبحوا في المستقبل القوى المحركة والمحققة للبرامج التنموية سواء على مستوى المقاولة بشكل عام أو على مستوى القطاع السياحي بشكل خاص كما سنذكر أهم الأجهزة المشجعة على المقاولة في الجزائر.

1.5. مؤسسات الإدماج الاجتماعي للشباب ودورها في تكون الروح المقاولاتية في السياحة

تعد مؤسسات الإدماج الاجتماعي، مؤسسات للتنشئة الاجتماعية فهي لا تكتفي بإكساب الفرد مجموع المعارف النظرية التي تؤهله لممارسة نشاط مهني معين، إنما

تسعى كذلك لغرس مجموع القيم التي توجه لتحديد مساره المهني، وسنتطرق في هذا العنصر لمختلف المؤسسات التي من المفروض أنها تعنى ببعث الثقافة السياحية وقيم العمل في المجال السياحي.

1.1.5. المؤسسات التعليمية:

تعدّ البرامج الدراسية مناهج للتوجيه الفكري والثقافي للأفراد، فوعي الساسة بالدور المحوري الذي تلعبه وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، يسمح لهم بتحضير برامج متناسقة مع الأهداف التي ترمي إليها سياستها، لهذا ارتأينا تسليط الضوء على البرامج الدراسية والغوص في محتواها لمعرفة مدى مساهمة التربية والتكوين في بعث روح المقاولة لدى الاجيال الناشئة عبر مراحل التعليم والتكوين.

إن المناهج التي تعتمد عليها المؤسسات الجزائرية تبنى على التنشئة الاجتماعية للطفل بما يتماشى والثقافة المجتمعية من خلال المواد الأدبية مثل التربية الإسلامية والتربية المدنية...الخ، وفيما يخص التنشئة المقاولاتية فهي منعدمة إلاّ أنه هناك إشارة إليها من خلال مادة دراسة الوسط. أما على مستوى التعليم المتوسط فهي منعدمة وكذلك على مستوى التعليم الثانوي ما عدا تخصص التسيير والاقتصاد الذي يعنى بكيفية التسيير المالي للمؤسسات، بينما التخصصات الأخرى تفتقر لهذا النوع من المواد مما يؤدي بالتلميذ بعد خروجه من المدرسة التوجه إلى مراكز التكوين المهني لتدعيم إمكانياته أما في ما يخص الثقافة السياحة فهي منعدمة سواء في الحث على السياحة أو التعريف بالمناطق والمعالم السياحة الموجودة في البلاد إلا في بعض النصوص الخاصة بالمستوى الابتدائي التي تعطي صورة عن العطلة الصيفية للطفل الجزائري.

أما على المستوى الجامعي، فهناك كليات ومعاهد تتخصص بتدريس الطرق والوحدات الخاصة بتسيير المؤسسات، وحتى على مستوى العلوم الاجتماعية فعلم اجتماع التنظيم يهتم بتدريس هذا النوع من الوحدات غير الحسابية إلاّ أنهم يفتقرون لوحدات تشجع على خوض المقاولة بحيث لا يوجد تخصص واحد ينسق بين الوحدات من أجل تخرج دفعات من الشباب بروح مقاولاتية، فالتخصصات والعلوم الموجودة تساهم في تخرج دفعات تتوجه نحو العمل المأجور، بينما الأفراد الذين لديهم الروح المقاولاتية فإنهم يطورونها بعيدا عن الجامعة إلا بعض

الجامعات التي أخذت المبادرة مثل "جامعة منتوري بقسنطينة التي فتحت ليسانس مهني حول إنشاء المؤسسة"(Tabet Aoul, Lachachi (W.). 2009, P13) .

إن المدارس والمعاهد الموجودة على مستوى العاصمة التي تساهم في تخرج طلبة متمكنين من تسيير المؤسسات الاقتصادية وكذا الخاصة بتكوين كوادر السياحة قليلة نذكر منها:

تكوين المقاولين	تكوين الكوادر السياحية
مدرسة الجزائر للدراسات العليا في إدارة الأعمال	مركز التكوين المهني بوهران وقسنطينة
المدرسة الوطنية للإدارة	المدرسة العليا للسياحة بالجزائر العاصمة
المعهد الوطني للإحصاء التطبيقي	المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو
المعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم التجارية	مركز الفندقة والسياحة ببوسعادة
المعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم التجارية والمالية	

2.1.5. مؤسسات التكوين المهني:

يحاول الفرد بناء وتوجيه مستقبله المهني في ظل مراكز التكوين المهني لأنها المجال الذي تؤهله للحياة العملية من خلال الدروس النظرية والتطبيقية، وكذا الشهادات التي تتيح له طرق أبواب أجهزة الإدماج المهني للشباب، خاصة أن هذه الأخيرة تُلزم في دفتر شروطها شهادة إثبات التأهيل مطابقة للنشاط المراد إنجازه.

تتعدد التخصصات التي تساعد المنخرطين على تلبية انشغالاتهم من حرف تقليدية التي تساعد الطلبة على إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة يمارسون فيها هذه الحرف وهي نشاطات تدعم القطاع السياحي بشكل أساسي، -خاصة وأنها تمثل همزة الوصل التي تربط بين الماضي والحاضر فيها ومن خلالها يتعرف السائح على ثقافة وتراث المنطقة التي يزورها، لهذا تولي لها الدولة أهمية كبيرة في جذب السواح وتحسين المداخيل.- وأيضا تكوينات خاصة بتعليم التسيير الإداري والمحاسبة، بتكوين ميداني عن طريق الاتصال المباشر مع "مدير، مقاولين، مسؤولين، وجامعيين، هذا الذي أدى لإنشاء تنظيم خاص مخصص للتكوين بالتعاون مع

شركاء مؤسساتية أو أجنبية"(Tabet Aoul, Lachachi (W.). 2009, P12). يسمح للمتكونين بأخذ فكرة معمقة على كيفية سير الأعمال الاقتصادية.

يتزايد أعداد الطلبة المسجلين سنويا في مراكز التكوين المهني بغية الحصول على شهادة تؤهلهم للحياة المهنية خاصة بالنسبة للطورين المتوسط والثانوي حيث سجل عدد الطلبة بـ390000 طالبا سنة 2009 ووصل عددهم 427000 طالبا سنة 2010 وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الذكور يغلب على عدد الإناث بنسبة قدرت بـ60%(Conseil national économique et social. 2009– 2010, p36.).

3.1.5. مؤسسات التكوين المختلط:

طبقت الجزائر بعض البرامج من أجل التمكن من تكوين مؤطرين ومقاولين يساهمون في تنمية الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق برامجها التنموية ومن أهم برامجها البرنامج المدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDpME الممول من طرف اللجنة الأوربية والمطبق بالتعاون مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية، تتكون اللّجنة من متخصصين أجنبيين وأساتذة من الجامعات الجزائرية حيث تعمل بالتعاون مع أجهزة الدعم (غرفة التجارة، البنك) مع العلم أنّ كل الدروس المقدمة نظرية.

كما طبقت مشروع CEFE وهو مشروع الكفاءة الاقتصادية بالتكوين على روح المؤسسة، وهو يخص تكوين المؤطرين وكذلك المقاولين حيث يؤهلونهم لكل مراحل إنشاء وتسيير المشروع الصغير والمتوسط، إلاّ أن ما يضعف من فعالية هذا المشروع هو عدد المؤطرين الذي لا يتجاوز أربعين مؤطرا، مع العلم أن هذا المشروع كون 300 مقاول(Tabet Aoul, Lachachi (W.). 2009, P13) .

إن أجهزة الإدماج المهني للشباب أكثر تعاونا مع اللّجنة الأوربية في تطبيق هذه المشاريع حتى تضمن لنفسها احتمالات أكبر لنجاح المشروع الممول، ولم تتوقف هذه الأجهزة عند هذا الحد، بل توسعت إلى تطبيق طريقة المنظمة العالمية للعمل OIT التي تعمل على تكوين مؤطري الشباب الراغب في إنشاء مؤسسة خاصة ومتابعته في مختلف مراحلها بالتوجيه والتخطيط الناجح، "تتكون من 06 إطارات" ..(Tabet Aoul, Lachachi (W.). 2009, P14)

2.5. أجهزة الإدماج المهني ودورها في بروز مؤسسات التنمية الاقتصادية والسياحية

تعتبر أجهزة الإدماج المهني للشباب آلية، تستعملها الدولة من أجل بث روح المقاولة في الفئة الناشطة اقتصاديا، لهذا نريد التعرف على مدى نجاعتها في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الشباب خاصة.

1.2.5. مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:2001

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وليدة المرسوم التشريعي رقم:12.93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار، تعنى هذه الوكالة بمساعدة الأشخاص الراغبين في إنشاء المشاريع الخاصة، حيث ينتقون على أساس مجموعة من المعايير التي تساهم في تنمية الاقتصاد من خلال الشروط الدقيقة التي وضعتها الوكالة، سواء من حيث نوعيته، أو أهميته والفائدة المستقاة منه بتخفيفه من حدة البطالة، وكذا في المكاسب الاقتصادية التي يقدمها كسلعة، أو كمورد ممول لخزينة الدولة من خلال الرسوم والضرائب.

إن المشاريع الممولة من قبل الوكالة تجمع بين القطاع العمومي والقطاع الخاص والتي مجموعها هو 7715 مؤسسة حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة 7598 مؤسسة أي 98.48% سمحت بتوفير 86.16% أي 78763 منصب شغل، تتمركز هذه المؤسسات في قطاع النقل بـ 50% هذا القطاع الذي يعتبر مدعما للقطاع السياحي ثم في القطاع الصناعي بـ14.71%، هذا الأخير وفّر نسبة 34.44% من مناصب الشغل مقارنة بقطاع النقل الذي وفّر 15.72% ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, 2013. P30) منصب شغل فقط، ويأخذ قطاع السياحة نسبة جد ضعيفة تقدر بـ 1.11%، لتعبر على عدم تبني الفلسفة الجديدة القائمة على السياحة وعلى عدم التنسيق بين الجهاز والهيئات المخولة لتنفيذ مخططات السياحة.

2.2.5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994: C N A C

يتوجه هذا الجهاز للبطالين الذين لم يجدوا عملا أو الذين سبق لهم العمل ولكن تعرضوا للتسريح، مهمته "دعم إحداث وتوسيع نشاط الإنتاج والخدمات الموجهة إلى البطالين البالغين من العمر ما بين الثلاثين والخمسين سنة"(وزارة العمل والتشغيل

والضمان الاجتماعي، ص7). بالتالي، لا يحصر هذا الجهاز المنخرطين فيه على فئة الشباب إنما يمددها إلى فئة الكهول،

يظهر نشاط هذا الجهاز من خلال عدد المشاريع الممولة التي وصلت إلى 74130 مشروع، حيث ساهمت هذه المشاريع في فتح 144457 منصب عمل، أمّا من حيث التوزيع الجغرافي والنوعي للمشاريع فنجدها متمركزة بشكل كبير في الشمال بـ42051، ثم تليها الهضاب العليا بـ 25398 مشروع وأقل حصة من المشاريع أخده الجنوب بـ 6681 مشروع، حصة النساء منها هو 517مشروع،ا (ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2013. P41) إنّ هذا التوزيع يعكس الواقع الاقتصادي والسياسي الذي يركز بشكل كبير على الشمال في تطوير بنائه وكذا في الكثافة السكانية الموجودة بشكل كبير في الشمال على حساب الهضاب العليا والجنوب.

3.2.5. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 1996: L'ANSJ

أخذت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حصة الأسد في الإنجازات والاستحقاقات والأهمية. حيث أنشئ الجهاز في سنة **1996**وانطلق المشروع في السداسي الثاني من سنة 1997، يهدف للوقوف بجانب الفئة الناشطة في المجتمع لتجاوز مختلف العراقيل للحصول على شغل، وذلك بإتاحة الفرصة لهم بإنشاء مشاريعهم الخاصة، ليساهموا بها في تطوير القطاع الخاص في الجزائر من جهة، وتسمح لهم بإبراز إمكانياتهم المقاولاتية من جهة ثانية، كما تساهم كذلك في تنظيم السوق بتأطير العمل غير الرسمي من جهة ثالثة.

يعد عدد المؤسسات التي تنشأ في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جد مهمة حيث وصلت إلى 249147 مشروعا، ، أما فيما يخص التوزيع حسب القطاعات فيأخذ قطاع الخدمات أعلى نصيب بـ73221 -يشمل مؤسسات سياحية من فنادق، مطاعم ومقاهي- وهذا يبين أهمية الجهاز في تفعيل قطاع السياحة، يليه نقل البضائع بـ52870مشروعا ثم الصناعة التقليدية بـ30977 مشروعا والتي تعد نشاطا مهما للإشهار السياحي (ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2013. P40)، إن توزيع النسب بهذا الشكل يخدم القطاع السياحي، ولكن تمركز الأنشطة لدى المؤسسات المصغرة، لا تهدف لبناء قاعدة اقتصادية للصناعة إنما هدفها هو سد فراغ اقتصادي.

وفي النهاية يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فتحت المجال للشباب في مختلف قطاعات النشاط، ووسعت أو مددت من سن الفئة الشابة لممارسة المقاولة، وحاولت أن تبني روحا مقاولاتيا من خلال برنامجها الذي مس العديد من الجوانب الرئيسية، من بينها السياحية فحتى وإن لم تظهر بقوة كمشاريع أساسية إلى أن المشاريع المدعمة لها خاصة الحرفية منها كان لها حصة معتبرة من المشاريع.

4.2.5. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2005: F G A R

أنشأ صندوق ضمان القروض سنة 2005 ولم يبدأ العمل إلاّ سنة 2008 ودعم بإنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض "بموجب مرسوم رقم 200.98المؤرخ في 09 جوان 1998"(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. 2007، ص 3).تحت وصاية السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يديره مجلس الإدارة ويسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

إنّ الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو ضمان قروض الشباب الذين أنشؤوا مؤسساتهم في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب أيّا كان نوع النشاط الذي يمارسونه، "إنّ هذا الضمان يأتي تكملة لما يقدمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية حيث يغطي الصندوق لفائدة البنوك ما يعادل 70%من أصل الدين والفوائد" (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2007، ص 3.)، وعلى صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، حيث يكون الانخراط قبل تمويل المشروع وبعد موافقة البنك على تقديم القرض.

أنشأ الصندوق 800 مؤسسة وفرت 36533 منصب شغل، تتمركز أعلى نسبة من المشاريع في الصناعة بـ58%وبالتالي تتمركز أعلى نسبة في التوظيف فيها كذلك بـ67%، ثم تأتي نسبة البناء والأشغال العمومية بـ24%من المشاريع و 23%من التوظيف ثم تأتي الخدمات بـ17%من المشاريع و 9%من التوظيف ووتأخذ الفلاحة والصيد البحري نسبة بـ1%سواء في المشاريع أو التوظيف، وأدنى نسبة تأخذها السياحة بـ0.8% وهي نسبة ضعيفة إذا ما أردنا تنمية السياحة. يتبين لنا من هذه الإحصائيات أنه (ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2013. P36) رغم قلّة عدد المشاريع التي يمولها الجهاز إلاّ أنّ تمركزه في قطاع الصناعة يساهم في تطويره.

5.2.5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر A N G E M:2004

تشير عبارة "القرض المصغر" إلى الأجهزة التي تسمح بتقديم قروض صغيرة (قروض مصغرة) لأصحاب المداخيل الضعيفة وغير القادرين على الاستفادة من المؤسسات المالية نظرا لعدم استفائهم لشروطها وكذا الذين يعملون عادة في القطاع غير الرسمي، ففي المناطق الريفية أغلبهم مزارعين صغارا أو أصحاب نشاطات صغيرة في مجال تحويل المواد الغذائية والصناعات التقليدية أو نشاط تجاري صغير، وأما في المناطق الحضرية فهم أكثر تنوعا من صغار التجار، مقدمي الخدمات، حرفيين، باعة متجولين...الخ.

ساهمت الوكالة في إنشاء 451608 مؤسسة لتفتح بذلك 677412 منصب عمل إلاّ أن الملفت للانتباه أنّ نسبة الإناث أعلى بكثير من نسبة الذكور حيث مثلت بـ61%أي 273504 مشروعا سنوي مقابل 39%للذكور أي 178104 مشروعا، لتأخذ المؤسسة المصغرة الصناعية أعلى نسبة بـ34.81%تليها الخدمات بـ21.09%ثم الصناعة التقليدية بـ19.08%أي ركزت الوكالة على تمويل المشاريع الصناعية (ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2013. P40)، إن هذا النوع من المشاريع يخدم بشكل كبير السياحة الموسمية.

6. الفاعلون الاقتصاديون في مجال السياحة:

يتنوع الفاعلون الاقتصاديون الذين يعملون على تطوير المجال السياحي نذكر أهمهم فيما يأتي:

1.6. الديوان الوطني الجزائري للسياحة: أنشئ سنة 1962 يعد أول مؤسسة سياحية، غرضها تنمية القطاع السياحي، يعمل تحت وصاية وزارة السياحة ويرمي الى الترويج بالمناطق السياحة ومنها الصحراوية.

2.6. النادي السياحي الجزائري: : أنشئ سنة 1962 أصبح متعامل اقتصادي سنة 1980 من خلال النشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيه والتخيم وخدمات اليفر والعمرة والحج، لديه 42 وكالة موزعة على التراب الوطني.

3.6. وكالة السياحة والأسفار والهياكل الأخرى: يقدر عددها بـ348 وكالة سياحية وأسفار في 1999.

7. أدوات تنفيذ السياحة:

وضعت الدولة بعض الأجهزة التي ترعى وتساهم في تطوير السياحة نذكر منها:

1.7. المركز الوطني السياحي: أنشئ سنة 1989 وهو أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لتطوير وتحقيق ترقية سياحية فعلية، ودراسة السوق والعلاقات العامة.

2.7. الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: تعد الوكالة إحدى الهيئات الرسمية المسؤولة عن تجسيد السياحة الوطنية لتنمية السياحة.

3.7. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: : أنشئ سنة 1998

8. واقع المشاريع الاقتصادية في المجال السياحي ودورها في تنمية روح المقاولة السياحية:

يعتمد القطاع السياحي في تنميته على البنى التحتية من هياكل ومؤسسات تقوم على دعمه، فهو بالتالي كقطاع لا يمكن أن ينعزل عن باقي القطاعات المدعمة له، فكل من "وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"، وكذا "وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية" هما محورا وجوده، فإذا ما تمعنا النظر في مختلف الإحصائيات التي تبين الجهود الاقتصادية المختلفة لدعم المؤسسات السياحية فإننا نجدها لا تتجاوز 2%، وإذا ما تمعنا النظر مرّة أخرى في مساهمات قطاع السياحة لدعم المؤسسات السياحية فسنجدها لا تتجاوز 5%، وهذا يدل على أن الجهود التي يبذلها القطاع ما تزال ضعيفة جدا بعيدا عن المساعدات التي تقدمها له القطاعات الاقتصادية الأخرى، إن ما يجعله قائم كقطاع هو دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى باختلاف وتنوع مؤسساتها فمن خلال الخدمات والمواد التي تقدمها للأفراد السياح هي تكون قد قدمت له خدمة في إعطاءه دفعة إلى الأمام، وان كانت المؤسسات الحرفية هي إحدى أهم المؤسسات من الناحية الإشهارية لجذب السياح وإرضائهم لما تحمله من رمز ثقافي على المستوى المحلي والوطني، حيث نجد نسبتها مرتفعة في القطاع الاقتصادي لصغر حجمها ولتوجه الأفراد للحصول على تكوين فيها، فالدولة تدعمها كمؤسسات سواء من حيث مراكز التكوين أو من خلال أجهزة الإدماج الاقتصادي التي تقدم لها المساعدات المالية لإقامتها.

تعد المؤسسات الحرفية أولى المؤسسات المدعمة للسياحة حيث تقدم صورة عن المجتمع وثقافته فتقرب بذلك الزبون من المجتمع وتسمح للمقاول بالاحتكاك مع الزبائن للتعرف على رغباتهم بالتالي تصبح له رؤية خاصة عن تصورات السياح للسياحة من الجانب الإنتاجي هذا الأمر ينمي فيه اليقظة لما هو متوفر وما هو مطلوب من حيث الموروث الثقافي المادي لاستغلاله في الجانب السياحي.

أما فيما يخص المؤسسات السياحية فهي بالتأكيد موجهة للسياح حيث تسمح للمقاول بالتعامل المباشر مع السواح والبحث عن قنوات إرضائه بمختلف الخدمات التي تحافظ عليه كزبون وكذا جذب زبائن –سواح- جدد ليكتسب مع الوقت خبرة مهنية في مجال السياحة. بينما تعتبر المؤسسات الاقتصادية الأخرى بمختلف منتجاتها وخدماته همزة وصل بين السائح والمؤسسات السياحية، تقوم على علاقة تبادلية للمصالح فهي تخدم السياح فتنمي بذلك قطاع السياحة من جهة وقطاع السياحة يخدمها بفتح قناة من زبائن ذوي خصوصية سياحة ليكسب أرباحا من خلاهم من جهة أخرى، هذه العلاقة تنمي لديه استراتيجيات جديدة لتوسيع دائرة الزبائن بكسب زبائن ذوي سمات سياحية تبعث فيه أفكار في مجال الخدمة لتطوّر مع الوقت فتكوّن فيهم ثقافة مقاولاتية في المجال السياحي ليبرز مع الوقت منتج سياحي –أي موجه خصيصا للسواح من الزبائن- وهذه العملية طبعا تتطلب بعض الوقت بالنسبة لمجموع المؤسسات وإن يكن من المؤسسات التي تتواجد في المناطق السياحية تعمل على تحقيق تفاعل ميداني معها خاصة في فصل الصيف أين تعرف إقبالا كبير للسواح (مثل: مؤسسات العصائر والنسيج والمطاط) الأمر الذي يدعم الروح المقاولاتية في مجال السياحة نظرا للخبرة العملية المكتسبة .

ما يمكن ملاحظته أيضا أن الأقطاب السياحية الكبرى موزعة على مختلف أرجاء الوطن إلا أن الدولة تركز على الشمال في التنمية الاقتصادية بشكل عام والسياحي بشكل خاص الأمر الذي لا يؤدي إلى رسم معالم اقتصادية قائمة على السياحة خاصة وأن الأقطاب الأربعة المهمة للجذب السياحي موجودة في الجنوب وهي المناطق المهمشة من الناحية الاقتصادية بشكل عام والسياحي بشكل خاص، هذا التمركز والتوزيع غير العادل يرسم لنا وبشكل واضح العجز الذي تعاني منه التنمية الاقتصادية والذي هو نتيجة لعدم التوفيق بين الهدف الشامل القائم على الخطة الشاملة لبناء اقتصاد السوق والأهداف الجزئية القائمة على الخطط

الجزئية والذي يدرج تطوير القطاع السياحي ضمنه حيث يعطي أحقية تحقيقه للقطاع السياحي.

إن عملية التوفيق بين الخطة الشاملة لتنمية الاقتصاد والخطة الفرعية لتنمية القطاع السياحي، يتطلب توحيد الجهود والتصور للخطط العامة وهو الأمر الذي لم يتحقق لا من ناحية الجذب السياحي الأجنبي ولا من حيث الجذب السياحي المحلي، رغم توفر مجموعة من المقومات المادية والطبيعية وكذا الحضرية الباعثة للسياحة نظرا لعد توفر الآليات التي تخدمه وتعد المؤسسات الخدماتية والإنتاجية أولاها خاصة من حيث توزيعها الجغرافي.

خاتمة:

إنّ عزم الدولة الجزائرية الانتقال من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق من خلال أجهزتها وهيئاتها بتنسيق الجهود والخطط عن طريق تشييد مؤسسات وهيئات تفعّل روح المقاولة لدى الجزائريين، هدفها هو توجيه الموجة البطالة من الفئة الناشطة اقتصاديا وبالتركيز على الفئة الشابة نحو المشاريع الخاصة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، والمتمثلة من **ناحية أولى** في الانسحاب التدريجي من مسؤولية إدارة الأعمال الاقتصادية وبالتالي تنتقل إلى وضعية ثانية تكون فيها الراعية الرسمية والمنظمة للأعمال.ومن **ناحية ثانية**، انعاش الاقتصاد الوطني بمشاريع اقتصادية تعبئ من خلالها خزينة الدولة، ومن **ناحية ثالثة**، تحصيل الاستقرار السياسي والاجتماعي بتهدئة القوة الناشطة اقتصاديا، من خلال توفير مناصب العمل التي يساهم فيها المقاولون الجدد.

ان رسم هذا النوع من الأهداف يعطي لنا صورة عن الخطة الشاملة التي تسعى الدولة لتحقيقها خاصة بعد دخولها اقتصاد السوق مجبرة لا مخيّرة، لهذا اعتمدت على تنمية الاقتصاد، بتشجيعها للفئة الناشطة_على إنشاء مشاريع خاصة بها. و لعل هذا ما يؤكد حداثة خوضها مجال المقاولة، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن روح المقاولة لدى المقاولين الجزائريين هي فتية، **أولا** لحداثة عهدهم بالمشاريع الخاصة، **وثانيا** للحجم المصغر والصغير للمؤسسات، مما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى فعالية هذه المؤسسة؟، وهل هذا النوع من المشاريع يساهم فعلا في بناء اقتصاد

الدولة؟ مع العلم أن الدولة في بداية مشاريعها التنموية الصناعية كانت تعتمد على سياسة بناء الصناعة الثقيلة ومؤسسات ذات الحجم الكبير.

يعد الاقتصاد السياحي جزء من الخطة الاقتصادية الشاملة ومن خلال كل المعطيات التي قدمناه في التحليل يمكن أن نستنتج أن الخطة التنموية للاقتصاد الوطني لم تعطي الأولوية له كقطاع، ويتبين هذا من خلال ضعف إنجازاته فيما يخص نسب المؤسسات المصنفة في إطاره، الأمر الذي يؤثر سلبا في تكوّن الثقافة المقاولاتية في المجال السياحي للفئة الناشطة اقتصاديا، فحتى تتبنى هذه الأخيرة الروح المقاولاتية في القطاع السياحي من المفروض أن يكون لها معارف سياحية وهو الذي بدأ يترسخ في الشباب حديثا نظرا لما مرّ به من أزمات أمنية واجتماعية واقتصادية أخرت ذلك -نوعا ما- لتؤثر سلبا في بث مجتمع بثقافة سياحية.

مما سبق، يمكن القول أن المقاولة بشكل عام بدأت تجد لها مكانا في الاقتصاد الوطني، كما أن الروح المقاولاتية أيضا برزت بذورها وأضحت نواتها الأولى اليوم في مرحلة تثبيت الخطى للنمو مستقبلا، إلاّ أن هذه الأخيرة (الروح المقاولاتية) ما تزال فتية في المجال السياحي، مما يستدعي تكريس الجهود ومضاعفتها وكذا العمل على بعثها، وتبقى المقاولة آلية مفعلة للاقتصاد وللجذب السياحي نأمل أن تحظى باهتمام أكبر في المستقبل القريب.

المراجع باللغة العربية:

1. بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد، عمان،2009.

2. عمرو علاء الدين زيدان، **ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصادات الوطنية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2007.

3. عدمان رقية ، "المفاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية والروح الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من مقاولي مدينة الجزائر وضواحيها"، **رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع**، جامعة الجزائر 2، 2013. 2014.

4. بشيرة عالية، السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي: دراسة ميدانية لبعض أنواع السياحة في ولاية البليدة (الحضيرة الوطنية للشريعة نموذجا، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2009. 2010.

5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول تقويم أجهزة الشغل"، **منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، الدورة العامة العشرون، رقم 15،الجزائر،أفريل2002.

6. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "القطاع غير الرسمي : أوهام و حقائق"، **لجنة علاقات العمل**، 2004.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، "الخطة الرئيسية للتنمية السياحية 2025"،جانفي 2008.

8. المرافق،"المرافقة مهنة قائمة بذاتها"، **نشرة إعلامية تصدرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، أوت،2007.

9. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، **دليل**، الجزائر.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Tabet Aoul, Lachachi Wassila,« Entrepreneuriat en Algérie structures d'appui une relation en quête de sens », 12eme journée de l'Académie de l'entrepreneuriat, ¨dynamiser l'émergence entrepreneuriale en Algérie, á l'école supérieure algérienne des affaires, 15 mars 2009.

2. Conseil national économique et social, « Rapport national sur le développement humain », Algérie, 2009- 2010

3. Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, « Bulletin d'information statistique de la PME »,n°18, 2010.

4. Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, « Bulletin d'information statistique de la PME **»,**n°22, Année 2012, Edition Avril 2013.

5. Direction des systèmes d'information et des statistiques**,** ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement. « Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011, 2012 », mai 2013.